عند سيبويه والمازني والمبرد ومن تابعهم المنتصب بعد او شبهه بالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو طيب ابوه فابوه منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وعلى هذا التقدير والتفصيل يبطل عموم قوله في النظم ينصب تمييز بما قد فسره فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسرا لابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في مميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين وقوله لان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي اخر الباب بان ناصبه الفعل تحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور فصل والاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح ك احد عشر كوكبا والكناية كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا عكس والثاني انه واجب النصب كما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح اللمحة والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع نسجا او كيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن جني لابن البقاء ومن الممسوح عندي جريبان نخلا لان القفيز عبارة عن ضرب نصيبه في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهى وليس انا لعمري او وزن كمنوين عسلا وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا الذي الوزن يعرف به مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة فالاول نحو قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به والثاني نحو نحي سمنا والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو ولو جئنا بمثله مددا فمثل يشبه المساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد وحمل على هذا اي الدال على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا ووجه حمله عليه انه نقيضه وهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير ولم يجعل على مثل لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرع بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق الاسم عليه ومثله اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا فان الجبة فرع الخز والخز نوع

من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال وينبني عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المفعول عن المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انه حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة ولا في تمييز الاسم المفرد ان يجر باضافة الاسم اليه اي حرف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تثنية كشبر ارض من الممسوحات وقفيز بر من المكيلات ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا اضفتها الا ان كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سيأتي خلافا للكوفيين وما بينهما وما فيه ما موقعه فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا وما نبه عليه مما لا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري رجل فلو اضيف الى التمييز لالتبس فلا يعلم هل هو تمييز او لا ولم يعكس لان المفرد لا يضاف الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب او معناه نحو ولو جئنا بمثله مددا ومل الارض ذهبا فجر التمييز لمثل ولملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل وملء مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا فصل من تمييز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته الموضوعة له او لا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا

Copyright © King Saud University